ان يكون مسمى كاسم النماء والعدد المخرج من النصاب وان يكون موضوعا للنماء فقط ثم نقل
الى العدد المخرج شرعا **فصل في الحروف** اعلم ان بيان وضعها ومعناها بلغ
ودفع ما يرد من الاشكال عليها يفتقر الى تقديم مقدمة وهي ان وضع اللفظ لمعناه اما
عام او خاص ومعناه اما عام او خاص فهذه اربعة اقسام **الاول** ان يكون الوضع خاصا
والموضوع له خاصا وذلك كما اذا تصور الواضع زيدا وعين لفظه له لان متعقل الواضع
عند الوضع لفظ ومعنى مشخصان وهو ظاهر **الثاني** ان يكون الوضع عاما والموضوع
له عاما وذلك كصيغ المشتقات فان الواضع لما قال صيغة فاعل من كل مصدر لمن قام به
مدلوله علم منه ان ضاربا لمن قام به الضرب وعالما لمن قام به العلم الى غير ذلك فقد تصور
تلك الالفاظ بمجمله بمفهوم عام هو مفهوم صيغة فاعل وهذه المعاني لتلك الالفاظ بمفهوم
عام ايضا هو مفهوم من قام به مدلول المصدر المشتق منه فوضع المشتقات وضع عام
لامور مخصوصة بحيث لا يفاد بها الا تلك الامور حتى لا يصح ان يقال ضارب ويراد به مفهوم
من قام به مدلول مصدر مقابل مدلول الضرب مخصوصه وليس من خصوص المعنى المراد تشخصه
بحيث لا يحتمل الكثرة فانه قسم اخر ستعرفه ان شاء الله تعالى بل المراد انه راجعه تحت امر
كلي **وتلخيصه** ان الواضع اذا تصور الفاظا مخصوصة في ضمن امر كلي حكم حكما كليا
بان كل لفظ يندرج تحته فهو متعين للدلالة على كذا او يسمى هذا الوضع وضعا نوعيا
ويترتب على هذا الوضع افهام معان غير محصورة تصورها الواضع اجمالا بامر كلي
عام من الفاظ غير معدودة واستعمالها فيها حقيقة وذلك مثل الجمع والمشتقات والمركبات
وبالجملة ما يدل بالهيئة **الثالث** ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما وذلك كالانسان
والفرس وغيرهما فان الواضع قد تصور لفظا خاصا ومعنى معينا كليا ووضع ذلك اللفظ
لكل واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى وهذا هو الموافق لما ذكره الابهري من انه اذا وضع
لفظ واحد بازاء معنى واحد فهذا الوضع خاص سواء كان ذلك المعنى كليا او جزئيا **الرابع**
ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كاسماء الاشارة والموصولات وغيرها فان الواضع
تصور لفظا خاصا ومعاني خاصة فوضع ذلك اللفظ لكل واحد من تلك المعاني المخصوصة
بحيث لا يفاد به الا واحد منها بخصوصه ووضعه لكل واحد منها باعتبار امر مشترك
بينها وذلك بان تعقل امرا مشتركا بين مشخصات فيكون آلة لملاحظتها فيصير تلك
المشخصات ملحوظة اجمالا ثم يعين ذلك اللفظ لكل واحد منها بخصوصه دون العدد
المشترك فمتعقله آلة للوضع ووسيلة اليه لا انه الموضوع له فالوضع عام لان متعقل الواضع
عند الوضع مفهوم كلي والموضوع له خاص لا يحتمل الكثرة فان هذا مثلا موضوع ومسماه
كل فرد مشخص من افراد المشار اليه بحيث لا يقبل الشركة وهذا القسم لا يستفاد منه
معناه الا بقرينة معينة لاستواء نسبة الوضع الى المسميات والحروف من هذا القسم
اذ هي موضوعة باعتبار امر عام هو نوع من النسبة لكل فرد من افرادها اي النسبة بخصوصه
فان من موضوعة باعتبار معنى عام هو نوع من النسبة كالابتداء لكل ابتداء معين بخصوصه
ومعلوم انه لا يتعين خصوص النسبة كالابتداء الجزئي الذي بين السير والبصرة في قولك

سرت من

سرت من البصرة الا بتعين المنسوب اليه وتميزه وهو السير والبصرة ولا يتعقل الا بتعقلهما
وقس عليه سائر الحروف **وتوضيحه** ان الابتداء نسبة مخصوصة هي حالة مختصة
لغيره ومتعلقة به كالسير والبصرة مثلا فان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا ملحوظا
للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وان
اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه
العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما
مستقلا ايضا يصلح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما
ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق ويجعله آلة لتعرف حاله
ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يحكم عليه ولا به فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص بالاعتبار
الاول والا لصح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لكنا لا نشك في ان المفهوم المستفاد منه
في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي استفيد منه لا يصلح لشيء منهما فتعين ان يكون
معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يتحصل ذهنا ولا خارجا الا بما جعل
آلة لملاحظته ووسيلة الى تعرف حاله ثم انه يستعمل في كل ابتداء خاص حقيقة بلا اشتراك
فهو موضوع لذلك وضعا عاما **ولذلك** اي لما ذكرناه من توقف تعين معناه بل تحصله ذهنا
وخارجا على تعين المنسوب اليه **قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية** اي لا يكون معناه حاصلا
متعينا الا بانضمام غيره اليه وتميز الحرف عن الضمير واسم الاشارة والموصول وان كانت تشترك
في انها موضوعة بالوضع العام لموضوع له خاص وفي انها لا تتعين الا بالغير بان الثلثة مشتركة
في ان مدلولاتها معان مستقلة بالمفهومية ملحوظة قصدا وبالذات صالحة للحكم عليها
وبها بخلاف الحرف وعن الموصول ايضا وان اشتركا في احتياجهما الى الغير بان الحرف يحتاج
الى غيره ليتحصل معناه والموصول يحتاج الى غيره لتعين معناه والا فهو في نفسه مستقل
وانما هو مبهم عند السامع يتعين بمضمون الصلة وعن ذي وفوق ونحوهما وان كانت مشتركة
في التزام ذكر المتعلق بان مفهومها كلي لان ذو بمعنى صاحب وفوق بمعنى علو والكاف الاسمية
بمعنى مثل ولا يستعمل الا في مفهومها الكلي والخصوص انما يفهم من هيئة المركب الاضافي كما
ان الحيوان في قولنا حيوان ناطق مستعمل في معناه والتقييد بالناطق يفهم من هيئة
المركب الوصفي بخلاف الحرف فان معناه جزئي كما حققناه آنفا **مسئلة** اختلف في
المعنى الحقيقي للواو العاطفة فقال الجمهور **الواو للجمع** بين امرين فصاعدا اما في ثبوت
نحو ضرب زيد واكرم عمرو فانها تفيد ثبوت مضمون الجملتين بخلاف ما اذا طرحت فانه
يحتمل الاضراب عن الاولى نص على ذلك الشيخ عبد القاهر او في حكم كما في عطف المفردات
وما في حكمها من الجمل والمراد بالجمع المطلق عن التقييد بترتيب او معية **ولا يقتضي الاجتماع في
زمان** وهو المعنى بالمعية وقيل انها تدل على المعية واستعمالها في غيرها مجاز **ولا يقتضي
عكسه** اي عدم الاجتماع في زمان ولا يقتضي الترتيب بل هي للجمع المطلق المشترك بين المعية
ومطلق الترتيب المحتمل في الوجود لهما من غير تعرض في الذكر لخصوصية شيء منهما او ترتيب

Copyright © King Saud University